الصورة الرسمية لسمو الشيخ خليفة بن زايد

بمناسبة اليوم الوطني الحادي والأربعين لدولة الإمارات العربية المتحدة

الإمارات ..مسيرة منجزات اتحادية و نموذج فريد للتلاحم الوطني

دولة الإمارات تعد من أنجح التجارب الوحدوية الاتحادية ترسخت على مدى أربعة عقود

تحتفل اليوم دولة الإمارات العربية المتحدة باليوم الوطني الحادي والأربعين وقد ارتقت إلى مصاف الدول العصرية المتقدمة في العالم، بعد أربعة عقود حافلة بالعمل الدؤوب والإنجازات التنموية غير المسبوقة بقياس الزمن بكل المعايير الدولية. وبدأت مرحلة البناء الشامخة بملحمة أشبه بالمعجزة، قادها بحكمة وصبر واقتدار وسخاء في العطاء وتفانٍ وإخلاص في العمل، مؤسس الدولة وباني نهضتها وعزتها المغفور له الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان طيب الله ثراه، الذي نذر نفسه وسخر كل الإمكانيات المتاحة لتحقيق نهضة البلاد وتقدمها، وتوفير الحياة الكريمة والعزة للمواطنين فيها.

وانطلقت تلك المرحلة من الصفر تقريباً، وشملت تنفيذ خطط عاجلة وبرامج تنموية طموحة طالت كل مناحي الحياة ومجالاتها وتمثلت في عشرات المئات من مشاريع البنية التحتية والخدمات الأساسية والكهرباء والمياه والطرق والمستشفيات والمدارس والمطارات والموانئ والمواصلات والمشاريع العمرانية والإسكانية وغيرها من المشاريع التي وضعت لبنات قوية في مسيرة التقدم والازدهار التي عمت كافة أرجاء الوطن.

وقد تواصلت المسيرة الاتحادية الشامخة بقيادة سمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس دولة -حفظه الله- الذي أطلق برؤيته الثاقبة وخبرته القيادية الفذة، مرحلة (التمكين) السياسي والاقتصادي والاجتماعي والعلمي والثقافي للدولة، لإعلاء صروح الإنجازات والمكتسبات التي تحققت، وتطوير البنية الأداء المؤسسي والعمل المنهجي وفق أسس علمية واستراتيجيات محددة. وصولاً إلى التميز والريادة والإبداع في تحقيق المزيد من الإنجازات النوعية في شتى المجالات، وإعلاء رايات الوطن وشأن المواطن، مؤكداً سموه في هذا الصدد.. «أماننا لدولتنا لا سقف لها، وطموحاتنا لمواطنينا لا تحدها حدود».

وأكد صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة -حفظه الله، في كلمته التي ألقاها نيابة عنه، صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي في افتتاح دور الانعقاد الثاني من الفصل التشريعي الخامس عشر للمجلس الوطني الاتحادي في 6 نوفمبر 2012.. «إن انعقاد الدورة الجديدة للمجلس يتواكب مع الجهود المخلصة التي يبذلها أبناء وطننا الغالي من مسيرة تحقيق رؤية الإمارات 2021 متسلحين بالعزم والتصميم، ومستلهمين مبرات الأداء والإنجاز، ومستندين إلى برنامج شامل للعمل الوطني، وخطة استراتيجية متكاملة لحكومة الاتحادية». وقال سموه.. «لقد شهد مجلسكم تطوراً نوعياً على صعيد ترسيخ تجربته في توسيع المشاركة السياسية بإجراء الانتخابات الثانية في 24 سبتمبر 2011 والتي جسدت إحدى المراحل المتدرجة لبرنامج التمكين الذي أطلقناه في العام 2005 لتعزيز المشاركة وتنفيعل دور المجلس الوطني الاتحادي، وإن مجلسكم اليوم قد تعاظم دوره ومسؤولياته، وبات أكبر تمثيلاً وقدرة على صيانة المكتسبات وتعزيز المسيرة الاتحادية المباركة التي أرسى دعائمها المغفور له الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان طيب الله ثراه. والمغفور لهما بإذن الله الشيخ راشد بن سعيد آل مكتوم، والشيخ مكتوم بن راشد آل مكتوم، وأصحاب السمو أعضاء المجلس الأعلى للاتحاد حكام الإمارات». كما أكد سموه عزمه المضي بثبات، نحو الوصول بالتجربة السياسية إلى مقاصدها. وقال.. «إننا نمضي بثبات نحو الوصول بالتجربة السياسية الإماراتية إلى مقاصدها، وتحقيق التنمية المنشودة، وترسيخ نطاق المشاركة، ومتطلعين إلى الدور المحوري المناط بمجلسكم المغوثر كسلطة مساندة للحكومة، ورصينين على تنفيل مشاركته في دعم الحكومة وسياساتها بالرؤى والأفكار المبدعة والمبتكرة على كافة الأصعدة». وشدد صاحب السمو رئيس الدولة على الالتزام بالدستور وصون الحقوق والحريات. وقال.. «لقد حرص دستور دولة الإمارات على صون جميع الحقوق والحريات على أرض الدولة، وقد عملت السلطات في الدولة على احترام هذه الحقوق والحريات، مما جعل دولة الامارات جنة للمواطن والوافد على حد سواء، حيث تمتع الجميع فيها بأرقى مستويات العيش والأمن والأمان من التفرقة والإجحاف». وقال.. «إننا ملتزمون بأن نمضي قدماً بما رسمه واضعو الدستور ليظل صون الحقوق والحريات أهم ركائز عمل السلطة السياسية وتم تبادل وجهات النظر حول تطورات عدد من القضايا الملحة بالمنطقة، بما فيها مستجدات عملية السلام في الشرق الأوسط وللقضية الفلسطينية، وتطورات الأزمة السورية، والملف النووي الإيراني وغيرها من المسائل ذات الاهتمام المشترك المعروضة على جداول أعمال المنظمة الدولية.

وجدد سموه موقف الإمارات الداعم للقضية الفلسطينية والداعي إلى تعزيز دور الأمم المتحدة الرامي إلى إيجاد حل دائم وعادل وشامل لهذه القضية، بما في ذلك ممارسة المزيد من الضغوط على إسرائيل لحملها على الوقف الفوري لأنشطة الاستيطان غير المشروع في الأراضي الفلسطينية، وتنفيذ انسحابها الكامل من الأراضي الفلسطينية والعربية التي تحتلها منذ العام 1967.

وأشار سمو وزير الخارجية، في خطابه أمام الأمم المتحدة، إلى البرنامج السلمي للطاقة النووية الذي بدأت في تطويره دولة الإمارات في العام 2009. وقال إنه يهدف إلى تلبية الطلب المتزايد على الطاقة ودعم مشاريع التنمية الاقتصادية، مؤكدا أن دولة الإمارات حرصت على تركيز لوائح وأنظمة عمل هذا البرنامج وفقا لأعلى معايير الأمن والسلامة المستدامة ومبادئ حظر الانتشار النووي. ودعا دول المنطقة للاستفادة من تجربة دولة الإمارات في هذا المجال ودراسة شفافيتها وتقنيتها وضمانات الأمن والسلامة التي تقوم عليها.

وجدد إدانة دولة الإمارات لكافه أعمال الإرهاب والاتجار غير المشروع بالمخدرات والسلاح والجريمة المنظمة، باعتبارها ظواهر متشابكة تغذي بعضها بعضا. وقال.. «نؤكد عزمنا مواصلة التعاون مع الجهود الدولية المتعددة الأطراف الرامية لتحقيق التام على هذه الظواهر السلبية التي تشكل تحديداً مباشرا للأمن والسلام الدوليين»، مشيراً، في هذا الصدد، إلى إعلان دوله الإمارات، وبالتعاون مع العديد من الأصدقاء والأطراف الفاعلة، إنشاء «المركز المتميز لمكافحة التطرف العنيف، الذي سيبدأ أعماله في نهاية هذا العام.

وأدان سمو الشيخ عبدالله بن زايد آل نهيان وزير الخارجية، بشدة، الإساءة للدين الإسلامي مؤكداً أن حرية التعبير لا يمكن أن تمس الأديان والمعتقدات. أيا كانت. وقال إن دولة الإمارات تؤكد على أهمية ترسيخ قيم التسامح والاعتدال واحترام الأديان ومعاييرها من التدريج والازدراء، وعلى ضرورة وضع التشريعات اللازمة في الأمم المتحدة وشجب، في الوقت نفسه، ردود الأفعال العنيفة على هذه الإساءات. وقال إن الاعتدال والتسامح يمثلان مبادئ أساسية ترشدنا في توجهاتنا السياسية، وهي تمثل بعداً إقليمياً لعواطفي الإنسان ولمجتمعنا كله. وإن دولة الإمارات، من هذا المنطلق، كانت وستبقى، ملتزمة بالوسطية في منهجها، وتقبل المجتمعات الأخرى كمن هم عالم متنوع قائم على الاحترام المتبادل، موضحاً أن قناعاتنا تقوم على هذه القيم الإنسانية في مسائل عديدة كمكافحة الإرهاب، وحقوق الإنسان، وتمكين المرأة، والتعايش بين الشعوب، والطوائف.

وترتبط دولة الإمارات بعلاقات دبلوماسية مع 183 دولة في العالم في قاراته الست، وبلغ عدد سفاراتها في الخارج 68 سفارة و9 قنصليات وثلاث بعثات دائمة، بينما بلغ عدد السفارات الإجنبية لدى الدولة 99 سفارة و75 قنصلية، بالإضافة إلى 15 مكتبا للمنظمات الإقليمية والدولية، مقارنة مع ثلاث سفارات فقط لبريطانيا وباكستان والولايات المتحدة الأمريكية عند قيام الاتحاد في العام 1971.

الانفتاح الثقافي

وأطلقت دولة الإمارات العديد من المبادرات والمشاريع الثقافية التي تدعم توجهها الإستراتيجي لتكون مركزاً إقليمياً للثقافة والفنون والتراث، وجسراً للتواصل الحضاري مع العالم، وعملت على بناء شراكات إستراتيجية ثقافية وعلمية وفنية مع العديد من الدول والمؤسسات الإقليمية المعنية بالثقافة والتراث لاستقطاب أشهر المناطق الثقافية والتراثية والأثرية إلى الإمارات والانفتاح على حضارات وثقافات العالم بما يجعل من دولة الإمارات مركزاً إقليمياً للثقافة والفنون والتراث وجسراً للتواصل الحضاري مع العالم.

ومن بين أبرز هذه المشاريع المنطقة الثقافية في جزيرة السعديات التي تبلغ مساحتها 27 كيلومتراً والتي يجري تحويلها حالياً إلى وجهة سياحية عالمية تمثل المنطقة الثقافية فيها محورها الأساسي، بحيث تضم متحف الشيخ زايد الوطني، ومتحف اللوفر، ومتحف جوجنهايم العالمي، ومنارة السعديات الثقافية.

ومن المتوقع أن يتم افتتاح متحف اللوفر أبوظبي في العام 2015 يليه متحف زايد الوطني في العام 2016 ثم متحف جوجنهايم أبوظبي في العام 2017، وذلك على مساحة إجمالية لهذه المتاحف تبلغ أكثر من 87 ألف متر مربع.

وأعلن صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، في 21 مارس 2012 عن إطلاق مشروع متحف دبي للفن الحديث ودار الأوبرا ضمن العديد من المشاريع الثقافية والسياحية التي يتم تنفيذها في وسط مدينة دبي لترسيخ مكانة دولة الإمارات كمركز لأهم الفعاليات الثقافية في المنطقة، وتشمل هذه المشروعات: مشروع خور دبي الثقافي الذي يمتد لمسافة عشرين كيلومتراً ويهدف إلى تحويل دبي إلى مركز ثقافي عالمي، ومشروع (المتحف العالمية) دبي التي سيتم فيه عرض الكنوز الفنية والثقافية والتراثية حول العالم، إضافة إلى متحف الشرق الأوسط للفن الحديث، وقرية الثقافة بدبي التي تقع على مساحة 40 مليون قدم مربع على خور دبي وتصل تكلفتها الاستثمارية إلى نحو 50 مليار درهم، كما تم في الشارقة افتتاح متحف الشارقة للحضارة الإسلامية في 5 يونيو 2008. ويعد الأول من نوعه في دولة الإمارات ويضم مقتنيات ومشغولات إسلامية نادرة ومتنوعة يزيد عددها على خمسة آلاف قطعة أثرية.

المرأة.. شريك أساسي في مسيرة التنمية

وحققت المرأة في الإمارات المزيد من المكاسب والإنجازات المتميزة، التي سبقت بها الكثير من النساء في العالم، في إطار برامج التمكين السياسي الذي أطلقه صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة. وأصبحت تتبوأ أعلى المناصب في جميع المجالات، وشريكاً أساسياً في قيادة مسيرة التنمية والتطوير والتحديث من خلال مشاركتها في السلطات السيادية الثلاث التنفيذية والنيابية والقضائية، إضافة إلى حضورها الفاعل على ساحات العمل النسوي العربي والإقليمي والدولي. وأصبحت المرأة الإماراتية تشغل اليوم أربعة مقاعد وزارية في مجلس الوزراء، مما يعد من أعلى النسب تمثيلاً على المستوى العربي، وتمثل بثماني مقعدات في المجلس الوطني الاتحادي في دورته الحالية من بين أعضائه الأربعين وبنسبه 22 في المائة، والتي تعد أيضاً من أعلى النسب على صعيد تمثيل المرأة في المؤسسات البرلمانية، وتمثل الدولة في الخارج أربع سيدات كسفيرات في إسبانيا والسويد ومونتوموجري وقنصلة عامة في هونج كونج كونج من بين أكثر من 65 دبلوماسية يعملون في وزارة الخارجية.

كما تعمل المرأة في الهيئة القضائية والنيابة العامة والقضاء الشرعي، وتقتحمت كذلك، مجال الطيران المدني والعسكري والدفاع الجوي، بالإضافة إلى عملها في مختلف أفرع وحدات وزارة الداخلية. وتشكل المرأة، نتيجة للجهود الدوبة المتواصلة لسمو الشيخة فاطمة بنت مبارك رئيسة الاتحاد النسائي العام الرئيسة الأعلى لمؤسسة التنمية الأسرية الأعلى للأمومة والطفولة، مكونا مهما في خريطة القوى البشرية في القطاع الحكومي، حيث تشغل 66 في المائة من الوظائف الحكومية. من بينها 13 في المائة من الوظائف القيادية العليا المرتبطة باتخاذ القرار و15 في المائة من الوظائف الفنية التي تشمل الطب والتدريس والصيدلة والتمريض، إلى جانب انخراطها في صفوف القوات النظامية بالقوات المسلحة والشرطة والجمارك.

واقتحمت المرأة، بكفاءة واقتدار، ميدان الأعمال بعد تأسيس صيدات الأعمال التي يضم نحو 13 ألف سيدة يدرن 20 ألف شركة ومؤسسة ومشروع استثماري، كما وصل عدد النساء اللواتي يعملن في القطاع المصرفي، الذي يُعد أهم القطاعات الاقتصادية في البلاد، إلى نحو 37,5 في المائة.

وأكد صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة، في خطابه في اليوم الوطني الأربعين في العام من ديسمبر 2011 أن الأولوية متقوحة لعام المرأة لتحقيق المزيد من التطور والتقدم وقال سموه.. «لقد جعلنا من تمكين المرأة أولوية وطنية ملحة، وبفضل التخطيط السليم أصبح لدولتنا حضور مميز في مجال حقوق المرأة، فهي تتمتع بكامل الحقوق وتمارس دورها الحضاري دون تمييز، والأوباب جميعاً مفتوحة أمامها لتحقيق المزيد من التقدم والتطور».

واضطلع الإتحاد النسائي العام، منذ تأسيسه في 27 أغسطس عام 1975، بمبادرة رائدة من سمو الشيخة فاطمة بنت مبارك. وبمناصرة ومساندة مؤسس دولة الإمارات المغفور له الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان طيّب الله ثراه. والذي يضع جميع التجارب النسائية في الدولة، بمسؤولية ودقة وتخطط وإستراتيجيات والمشاريع والبرامج المتنوعة التي من شأنها أن تسهم في تمكين المرأة في مختلف المجالات. وعمل على إعداد برامج وأنشطة مدروسة لتنفيذ الإستراتيجية الوطنية لتقدم المرأة التي وضعها والتي تهدف إلى تمكين المرأة الإماراتية في ثمانية قطاعات رئيسية هي: التعليم والصحة والاقتصاد والإعلام والسياسة والعمل الاجتماعي والبيئة والتشريع.

وأكدت سمو الشيخة فاطمة بنت مبارك رئيسة الاتحاد النسائي العام الرئيسة الأعلى لمؤسسة التنمية الأسرية رئيسة المجلس الأعلى للأمومة والطفولة، في أكثر من مناسبة، بأن أبنة الإمارات لم تعد مشاركة بمعاورة حقوقها ولا المطالبة بها، بعد أن علت صروح هذه الإنجازات العظيمة والمكاسب المتميزة، في إطار النهج الذي اختطه صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة حفظه الله، لتمكين المرأة في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والمجالات كافة.

وتبوأ الاتحاد النسائي العام مكانة مرموقة على صعيد المشاركات الخارجية العربية والدولية، وذلك منذ انضمامه إلى الاتحاد النسائي الدولي ومنظمة المرأة العربية ومنظمة الأسرة العربية ومنظمة الأسرة الدولية، وغيرها من المنظمات النسوية الإقليمية والدولية.

وترجمت دولة الإمارات التزامها في الحماية التشريعية لحقوق الأسرة والمرأة والطفل من خلال العديد من النصوص الدستورية والقوانين الوطنية، وانضمامها إلى العديد من الاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي تكفل حماية حقوق المرأة والطفل. وحرصت على الانضمام إلى الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحماية حقوق المرأة والطفل، ومنها اتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بحقوق الطفل، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، والاتفاقية الدولية بشأن عمل النساء، إلى الاتفاقية الدولية المعنية بالأمن، لتمكين النساء من الاستخدام والاتفاقية الدولية بشأن مساواة العمال والعاملات في الأجر والامتيازات الأخرى.

وتبوأت دولة الإمارات المركز الأول عربياً، وفقاً لمؤشر الفجوة بين الجنسين للعام 2012 الذي أصدره المنتدى الاقتصادي العالمي في دبي في شهر أكتوبر 2012. ووفقا للمؤشر، حافظت الدولة على صدارتها للمنطقة العربية في مجال المشاركة الاقتصادية للنساء. ويصنّف التقرير العالمي الفجوة بين الجنسين في الدول التي شملها البحث، في أربعة مجالات أساسية وهي الحصول على الرعاية الصحية والتعليم والمشاركة السياسية والمساواة الاقتصادية.

وحصلت سمو الشيخة فاطمة بنت مبارك رئيسة الاتحاد النسائي العام الرئيسة الأعلى لمؤسسة التنمية الأسرية والرئيسة الفخرية لهيئة الهلال الأحمر، منذ السبعينات وحتى الآن، على العلات من الجوائز والأوسمة والدروع وشهادات التقدير، عرفانا لمبادراتها وجهودها للنهوض بالمرأة وتمكينها، والدفاع عن قضاياها محليا وعربيا وإقليميا ودوليا، ولجهودها وعطاءاتها السخية في ساحات العمل الخيري والإنساني، وإسهاماتها وتبنيها المبادرات المتميزة التي تخدم قطاعات كبيرة من الشرائح الضعيفة، وأصحاب الحاجات، ورعايتها ودعمها للأنشطة والفعاليات التي تعتم بالقضايا الإنسانية على امتداد العالم.

وتوجت سموها، خلال العام 2012 بالمزيد من مظاهر الحفاوة والتكريم. وحصلت على العديد من الجوائز التقديرية، منها:

- وشاح محمد بن راشد في 4 يناير 2012 تقديراً لدور سموها التاريخي في دعم المرأة والأسرة في الإمارات، وإطلاق العديد من المشاريع للنهوض بدور المرأة تجاه أسرتها ومجتمعها ووطنها.
- جائزة شخصية العام المتميزة في 24 أبريل 2012 للدورة الرابعة عشرة لجائزة حمدان بن راشد آل مكتوم للأداء التعليمي المتميز تقديراً لدور سموها في تعليم المرأة ودعمها للأمحدود لمسيرة التعليم بوجه عام.
- جائزة المنظمة العالمية للأسرة للعام 2012 في 4 مايو 2012 تقديراً لجهود سموها المتميزة في مجالات حماية الأسرة والمرأة والطفل والارتقاء بأوضاعهم في سائر مجالات الحياة.
- درع المملكة المغربية في 27 مايو 2012 تقديراً وعرفانا بدور سموه الإنساني في دعم ذوي الا
- عاقة من أبناء المملكة المغربية ومبادرتها الإنسانية والاجتماعية والخيرية لصالح الأسرة المتعففة.
- الدكتوراه الفخرية في التربية من جامعة (دانكوك) في كوريا الجنوبية في سبتمبر 2012 تقديراً لدور سموها في مجال دعم المرأة والارتقاء بمكانتها بشكل خاص، ودعم العمل الاجتماعي والتعليمي بشكل عام.
- جائزة الاتحاد الدولي لسباقات الخيول العربية في أكتوبر 2012 بفرنسا تقديراً لدور سموها الريادي لإعلاء شأن رياضة المرأة في سباقات الخيول العربية الأصيلة على المستوى العالمي.

اعتماد خطة الحكومة الإلكترونية الاتحادية حتى العام 2014

يهدف إلى رفع مستوى التحول الإلكتروني في الخدمات الحكومية

الدولة حافظت على صدارتها للمنطقة العربية في مجال المشاركة الاقتصادية للنساء

رئيس الدولة واخوانه حكام الامارات

برج خليفة في دبي

مدينة خليفة الطبية

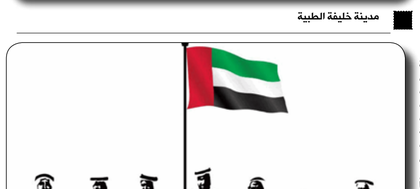

شعار اليوم الوطني

العالم». وحدّد سموه أربعة عناصر رئيسية تمثل مكونات الوثيقة الوطنية. أولها- شعب طموح واثق ومتمسك بتراثه.. وثانيها- اتحاد قوي يجمعه المصير المشترك.. وثالثها- اقتصاد تنافسي يقوده إماراتيون يتميزون بالإبداع والمعرفة ورابعها- جودة حياة عالية في بيئة محطاية مستدامة. وأولت الحكومة في نهجها وأدائها التنفيذي أولوية مطلقة للارتقاء بخدمات التعليم والصحة والإسكان وتنمية الموارد البشرية وتطوير المناطق النائية في كافة أرجاء البلاد.

وأكد صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، في الاجتماع الذي عقده مجلس الوزراء في 11 سبتمبر 2011 أن التعليم والتوطين يمثلان أولويات رئيسية في عمل الحكومة ومسؤولية وطنية للجميع تحتاج إلى تضافر وتكامل المبادرات الوطنية بهذا الخصوص لتحقيق تطلعات شعب الإمارات وتوفير الرفاهية والعيش الكريم لأبناء المجتمع كافة. واعتمد المجلس في هذا الاجتماع أجندة التربية والتعليم حتى العام 2020 وإستراتيجية هيئة تنمية وتوظيف الموارد البشرية الوطنية 2011 -2013. وتضمنت أجندة التربية والتعليم خمسة محاور رئيسية ركزت على.. تطوير التحصيل العلمي للطلاب وتطوير البيئة المدرسية والعمل على تكافؤ الفرص التعليمية بين جميع الطلبة، بالإضافة إلى تعزيز الحس الوطني لدى الطلاب وزيادة الكفاءة والفعالية الإدارية لوزارة التربية والتعليم.

واعتمدت الخطة الإستراتيجية الجديدة لهيئة تنمية وتوظيف الموارد البشرية الوطنية للأعوام 2011 - 2013 تحدد دور الهيئة في التعامل مع قضايا التوطين وتمكين الموارد البشرية الوطنية وإشراكها الفعلي في سوق العمل.

كما اعتمد مجلس الوزراء، في 27 فبراير 2012 خطة الحكومة الإلكترونية الاتحادية حتى العام 2014 التي تهدف إلى رفع مستوى التحول الإلكتروني في الخدمات الحكومية؛ وإقامة بنية تحتية الكترونية متقدمة، وتوفير بيئة تشريعية وقانونية وتنظيمية مناسبة لتقديم خدمات الكترونية متقدمة. وأكد خلال الاجتماع مجلس سمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، التعاون والتنسيق بين كل هذا الجانب، ومحلي، بالإضافة إلى تحديث آليات صُنع القرار ورفع كفاءة الأجهزة الحكومية وتعليمتها وقدرتها وتقوية أطرها التشريعية والقانونية والتنظيمية وتنمية القدرات البشرية. أطلق صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، منزامنا مع هذه الرؤية في 28 فبراير 2010، إستراتيجية الحكومة الاتحادية في دورتها الثانية (2011-2013). وتتكون الاستراتيجية من سبعة مبادئ عامة وسبع أولويات تركز على المجالات الأساسية لعمل الحكومة وأدائها، وتضع على رأس أولوياتها توفير أرقى مستويات الرخاء والرفاهية لشعب الإمارات وللمواطنين. كما تعيز بالمتابعة بنظم التعليم والرعاية الصحية والتركيز على التنمية المجتمعية وتطوير الخدمات الحكومية بما يعزز مكانة دولة الإمارات عالميا.

وكان صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم قد أطلق في العام 2007 أول إستراتيجية لحكومة دولة الإمارات 2007 وتلق، ولاول مرة، للعمل الحكومي المؤسسي، وتعمل على تطوير وتحسين الأداء التنفيذي على أسس علمية. وحددت الإستراتيجية أهدافها في تحقيق التنمية المستدامة والمتوازنة وضمان توفير الرخاء للمواطنين والتأسيس لمرحلة جديدة من العمل الحكومي تواكب التغيرات الاقتصادية وتركز على اتباع السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وذلك نتيجة طبيعة للانسجام والتناغم بين القيادات السياسية والتلاحم الوثيق والولاء المتبادل بينها وبين مواطنيها.

ويتكون النظام السياسي في دولة الإمارات من مجموعة من المؤسسات الاتحادية وعلى رأسها المجلس الأعلى للاتحاد الذي يمثل السلطة العليا في البلاد مجموعة من المراسيم والقرارات. في مقدمتها قرار بزيادة رواتب جميع موظفي الحكومة الاتحادية وذلك منذ مطلع العام 2012.

وأمر صاحب السمو رئيس الدولة، في إطار انشغاله بقضايا وهموم أبنائه المواطنين والمواطنات بإنشاء صندوق برأسمال 10 مليارات درهم يتولى دراسة ومعالجة قروض المواطنين من ذوي الدخل المحدود وإجراء تسويات للقروض الشخصية المستحقة عليهم، وذلك بالتنسيق مع المصرف المركزي والمصارف الدائنة في الدولة. كما أمر صاحب السمو رئيس الدولة بزيادة قدرها 20 بالمائة من مخصصات الإعانات الاجتماعية لبعض الحالات التي تحصل على إعانات من وزارة الشؤون الاجتماعية.

كما أصدر صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس دولة الإمارات أمراً للوزارات والدوائر الحكومية والجهات المختصة ذات الصلة، بأن يتم معاملة أبناء المواطنات المتزوجات من أجانب أسوة بالمواطنين، كما يقضي الأمر بمنح أبناء المواطنات المتزوجات من أجانب الحق في التقدم للحصول على جنسية الدولة حال بلوغهم سن الثامنة عشرة. وشملت هذه القرارات وعلميتها وقدرتها وتقوية أطرها التشريعية والقانونية والتنظيمية وتنمية القدرات البشرية. أطلق صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي بأخيه الفريق أول سمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان ولي عهد أبوظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة، في 4 سبتمبر 2012 بجزيرة السعديات بأبوظبي، وتم خلال اللقاء استعراض جهود الدولة ومحرض قيادتها الحكيمة برئاسة صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة -حفظه الله- على توفير كافة مقومات العيش الكريم وتحقيق الأمثل للوطن والمواطن، إيماناً من القيادة الرشيدة بأهمية تسخير كافة السبل لخدمة أبناء الوطن وتوفير كافة المستويات.

ومن سبع إمارات هي أبوظبي ودبي والشارقة ورأس الخيمة والفجيرة وعجمان وأم القيوين، من أنجح التجارب الوحدوية التي ترسخت جذورها على مدى أربعة عقود متصلة، ويتميز نظامها بالاستقرار والتناغم والتكامل بين القيادات السياسية وعلى رأسها المجلس الأعلى للاتحاد الذي يمثل السلطة العليا في البلاد

نموذج فريد للتلاحم الوطني

وإذا كانت الاحتفالات التاريخية الرائعة باليوم الوطني الأربعين في العام الماضي قد جسدت شعار (روح الاتحاد) ورسخت قيمه المتمثلة في التلاحمي الوطني والحب المتبادل بين القيادة الشعب. فإن الذكرى الحادية والأربعين أضافت أبعاداً أعمق وأثبتت أن المسيرة الاتحادية الشامخة لم تعد تجربة رائدة في الوحدة فقط، بل غدت نموذجا فريدا في التلاحم الوطني والتناغم والتفاعل الإيجابي الخلاق في العلاقة الحميمية المتينة التي تربط بين أولياء الأمر والرعية. والتكاتف بينهما من أجل بناء المستقبل المشرق المنشود.

وأكد صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة، وإخوانه أصحاب السمو أعضاء المجلس الأعلى للاتحاد حكام الإمارات، في الاجتماع الذي عقده المجلس الأعلى للاتحاد، في 2 ديسمبر 2011 على أن الاحتفال باليوم الوطني الأربعين يشكل منعطفا هاما نحو تعزيز مسيرة الاتحاد وبلوغ تطلعات شعب الإمارات في مزيد من الخير والازدهار. وأن الإنجازات التي تحققت خلال الأربعين عاما العاضية كانت ثمرة للعمل الدؤوب والمخلص الذي قام به كل فرد من أبناء الدولة الغالية، وعبر المجلس عن ثقته في أن عطاء شعب دولة الامارات سيكون دائما محل التقدير والاعتزاز في الوصول بالإمارات إلى المكانة التي يتطلع إليها الجميع في موقع متقدم بين دول العالم. ونوه بقرار صاحب السمو رئيس الدولة إنشاء «جائزة رئيس الدولة التقديرية»، وأكدوا أن هذه المبادرة سيكون لها أطيب الأثر في تكريم كل من يعمل ويسهم في بناء الوطن». كما نوه أصحاب السمو أعضاء المجلس الأعلى بدور الآباء المؤسسين في تحمل المسؤوليات التاريخية في بناء الاتحاد وبذل الجهود المخلصة لتعزيز مسيرته، وأكد على أن دور هؤلاء الرجال يشكل نموذجاً وطنياً للأجيال الحاضرة والقادمة لبذل كل جهد مخلص من أجل استمرار المسيرة التنموية التي تعيشها بلادنا.

وأكد صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة، «إن دولتنا تصنف اليوم كواحدة من أفضل الدول، من حيث كفاءة الخدمات والسياسات العامة ومن حيث مصداقية الحكومة تجاه المجتمع، وتحسب ضمن الدول الأكثر أمنا واستقرارا والأكثر استثمارا في الإنسان تعليما وتأهيلا. كما تأل نظاما القضائي العدلي الإشادة لما يتصف به من نزاهة وما يتمتع به من ثقة.

تجسيد روح الاتحاد

وتجسيداً (لروح الاتحاد) التي سادت الاحتفالات باليوم الوطني الأربعين، أصدر صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة، في إطار حرص سموه على راحة أبنائه المواطنين وتحقيق آمالهم وطموحاتهم في الاستقرار والحياة الرغدة الكريمة، في 3 نوفمبر 2011 قرارا بزيادة رواتب جميع موظفي الحكومة الاتحادية وذلك منذ مطلع العام 2012.

وأمر صاحب السمو رئيس الدولة، في إطار انشغاله بقضايا وهموم أبنائه المواطنين والمواطنات بإنشاء صندوق برأسمال 10 مليارات درهم يتولى دراسة ومعالجة قروض المواطنين من ذوي الدخل المحدود وإجراء تسويات للقروض الشخصية المستحقة عليهم، وذلك بالتنسيق مع المصرف المركزي والمصارف الدائنة في الدولة. كما أمر صاحب السمو رئيس الدولة بزيادة قدرها 20 بالمائة من مخصصات الإعانات الاجتماعية لبعض الحالات التي تحصل على إعانات من وزارة الشؤون الاجتماعية.

كما أصدر صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس دولة الإمارات أمراً للوزارات والدوائر الحكومية والجهات المختصة ذات الصلة، بأن يتم معاملة أبناء المواطنات المتزوجات من أجانب أسوة بالمواطنين، كما يقضي الأمر بمنح أبناء المواطنات المتزوجات من أجانب الحق في التقدم للحصول على جنسية الدولة حال بلوغهم سن الثامنة عشرة. وشملت هذه القرارات وعلميتها وقدرتها وتقوية أطرها التشريعية والقانونية والتنظيمية وتنمية القدرات البشرية. أطلق صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، منزامنا مع هذه الرؤية في 28 فبراير 2010، إستراتيجية الحكومة الاتحادية في دورتها الثانية (2011-2013). وتتكون الاستراتيجية من سبعة مبادئ عامة وسبع أولويات تركز على المجالات الأساسية لعمل الحكومة وأدائها، وتضع على رأس أولوياتها توفير أرقى مستويات الرخاء والرفاهية لشعب الإمارات وللمواطنين. كما تعيز بالمتابعة بنظم التعليم والرعاية الصحية والتركيز على التنمية المجتمعية وتطوير الخدمات الحكومية بما يعزز مكانة دولة الإمارات عالميا.

وكان صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم قد أطلق في العام 2007 أول إستراتيجية لحكومة دولة الإمارات 2007 وتلق، ولاول مرة، للعمل الحكومي المؤسسي، وتعمل على تطوير وتحسين الأداء التنفيذي على أسس علمية. وحددت الإستراتيجية أهدافها في تحقيق التنمية المستدامة والمتوازنة وضمان توفير الرخاء للمواطنين والتأسيس لمرحلة جديدة من العمل الحكومي تواكب التغيرات الاقتصادية وتركز على اتباع السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وذلك نتيجة طبيعة للانسجام والتناغم بين القيادات السياسية والتلاحم الوثيق والولاء المتبادل بينها وبين مواطنيها.

ويتشكل من أصحاب السمو حكام الإمارات السبع، ومجلس الوزراء، الذي يُمثل السلطة التنفيذية، والمجلس الوطني الاتحادي الذي يمثل السلطة التشريعية والرقابية، والسلطة القضائية التي تحظى بالاستقلالية التامة بموجب الدستور.

استراتيجيات العمل التنفيذ